



جهود وزارة التربية
والتعليم

جهود وزارة التربية والتعليم من مارس ٢٠١١ حتى أغسطس ٢٠١١

أولاً - المعلمون:

١. تطوير أوضاع تطبيق القانون (رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ - قانون كادر المعلمين)

- قررت الوزارة إلغاء امتحانات الكادر للمعلمين بشكلها التقليدي عند النقل من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ إلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ والنقل من وظيفة معلم مساعد إلى وظيفة معلم وتحويلها إلى صيغة الكترونية، وتتم داخل مراكز التدريب الخاصة بالوزارة والمديريات والإدارات التعليمية، مما أدى إلى توفير عشرات الملايين من الجنيهات تكلفة الامتحان التقليدي، وأدى إلى تغيير الصورة السلبية لامتحانات من جانب المعلمين.
- وبالنسبة لترقيات المعلمين إلى الدرجات الأعلى داخل الكادر قررت الوزارة التخلي عن أسلوب الامتحانات لأنه يقيس القدرات الموجودة ولا يضيف قدرات جديدة للمعلمين، والاعتماد بدلاً عن ذلك على ثلاثة عناصر في الترقية دون امتحان وهي: تقرير الكفاية الثانوى، وتقدير تقييمي لأداء المعلم يعده مدير المدرسة والموجه أو الرئيس الإدارى بحسب الأحوال، ثم أخيراً دورة تدريبية يحصل عليها المعلم وتتناسب مع وظيفته أو تخصصه
- وبشأن مطالب المعلمين بالحصول على الدرجات الماليه فقد نجحت الوزارة بعد جهود قانونية مضنية فى تقرير احتفاظ المعلم بأقدميته عند النقل من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ إلى القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧، وقد تم ذلك بأثر رجعى وقد تم حصر أوضاع التأخير أو الرسوب الوظيفي للمعلمين، وتم البدء في إجراءات ترقيةهم إلى الوظائف الأعلى، وتم الحصول على موافقة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة على هذه الخطوة التي تعالج أوضاع التطبيق الخاطئ لقانون الكادر خلال السنوات السابقة.
- ولهذا تقرر ترقية نحو ٦٠٠٦٦٦ معلم يستحقون الترقية، وبالفعل تم البدء بفتح باب التسجيل على الموقع الالكتروني للوزارة للمعلمين الذين أمضوا ٨ سنوات فأكثر على الدرجة المالية في ظل القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أو في ظل القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧، أو فيهما معاً،

وسيتم التدريب في سبتمبر ٢٠١١ تمهيداً للترقية، وكذلك تم فتح الباب للتسجيل للمعلمين الذين أمضوا ٧ سنوات فأكثر من يوم ٢٠١١/٩/٥، حتى ٢٠١١/٩/٣٠، وسيتم فتح باب التسجيل تباعاً لمن أمضي ست سنوات ثم خمس سنوات.

● وخلال الشهور القليلة الماضية تم ترقية عدد ١٣٠ ألف من وظيفة معلم مساعد إلى وظيفة معلم وحصولهم على بدل اعتماد قدره ٥٠% من المرتب الأساسي اعتباراً من مارس حتى يوليو ٢٠١١، وذلك بعد تأخير لمدة عامين.

● كما تم بقرار من السيد الوزير عقد اختبار استثنائي للمعلمين المساعدين الذين لم يسبق لهم التقدم للاختبار من قبل بالجامعات المصرية بمحافظاتهم - بناءً على طلبهم - ويقدر عدد المعلمين الذين أدوا الامتحان بنحو ٧٥ ألف معلماً مساعداً، وذلك يوم ٢٠١١/٤/١.

● وفي ٢٠١١/٨/١٥ عقد اختبار إلكتروني للمعلمين الذين لم يسبق لهم الدخول للكادر بقاعات المديریات والإدارات التعليمية والوزارة، ويقدر عدد المعلمين الذين أدوا الامتحان بنحو ٢٨ ألف معلماً مساعداً.

● واستجابة لطلب العديد من المعلمين في تغيير المسمى الوظيفي، تم دراسة الوضع دراسة قانونية انتهت بصدور القرار الوزاري رقم ٢٧٥ لسنة ٢٠١١ الذي ينظم الضوابط والشروط الخاصة بالمهارات والمعارف والمتطلبات الفنية للانتقال من مرحلة تعليمية إلى أخرى وتغيير المسمى الوظيفي، والذي يسمح في ضوء أوضاع المدارس والمديریات بتغيير المسمى الوظيفي للمعلمين الذي تنطبق عليهم هذه الشروط.

٢. أجور المعلمين بعد المرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١١:

صدر المرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١١ ونص في مادته ١١ على أنه:

● اعتباراً من ٢٠١١/٧/١ تزداد الحوافز المقررة للعاملين المدنيين بالوزارات والمصالح والأجهزة التي لها موازنة خاصة بها والهيئات الخدمية ووحدات الإدارة المحلية أو ما يتقرر لهم من حافز، بحيث لا تقل جملة ما يتقاضاه كل منهم من مكافآت دورية أو سنوية أو حوافز أو مقابل جهود غير عادية أو بدلات أو غير ذلك عن ٢٠٠% من المرتب الأساسي، ولا يدخل

في حساب تلك الزيادة أو ما يتقرر من حافز كل من مكافآت جذب العمالة وبدل التفريغ وبدل الإقامة في المناطق النائية وبدل ظروف ومخاطر الوظيفة .

وبتطبيق المرسوم بقانون رقم ٥١ لسنة ٢٠١١ على أجور المعلمين نجد أن:

• أجور المعلمين تتراوح حالياً بين ١٦٠% للمعلم المساعد، و ٢١٠% للمعلم وتزيد حتى ٣١٠% لكبير المعلمين، وبالتالي لا يستفيد من الزيادة المقررة بالمرسوم بقانون سوى المعلم المساعد بنسبة ٤٠% فقط.

• قام السيد الوزير بطرح المسألة على مجلس الوزراء فى وقت مبكر مع وزير المالية السابق د. سمير رضوان ومع السيد نائب رئيس مجلس الوزراء د. حازم الببلاوى وطالب باستبعاد مكافأة الامتحانات من حساب الدخل الإجمالى حتى يستفيد أكبر عدد من المعلمين، ويستمررون فى تميزهم عن باقى الموظفين، لكن وزارة المالية أفادت باستحالة ذلك لأنهم سيضطرون لتطبيق نفس القاعدة على العاملين بالجامعات جميعها وعلى المعلمين بالأزهر، وغير ذلك من المعاهد وهو ما يمثل عبئاً مالياً يقرب من خمسة مليارات جنيهه ولأن ذلك يخالف صراحة نص للمرسوم بقانون ٥١ لسنة ٢٠١١.

• وفى ضوء ذلك قام السيد الوزير باجتماعات مكثفة، مع السيد رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية وتم الاتفاق بين الطرفين على تدبير نحو ١.٥ مليار جنيهة لوزارة التربية والتعليم لزيادة حوافز المعلمين، وتمت موافقة مجلس الوزراء على صرف حافز أداء للمعلمين اعتباراً من ٢٠١١/٧/١ بنسبة ٧٥% من الأجر الأساسى للمعلم المساعد، و ٥٠% للمعلم، و ٢٥% للمعلم الأول والمعلم الأول (أ) والمعلم الخبير وكبير المعلمين، وبتكلفة تجاوزت ١٥٠٠ مليون جنيهه، وقد تقرر ذلك بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٤ لسنة ٢٠١١.

• وتمت أيضاً موافقة مجلس الوزراء على زيادة حافز أداء المعلمين يصرف اعتباراً من ٢٠١١/١٠/١ ليصبح ١٢٥% من الأجر الأساسى للمعلم المساعد، و ٧٥% للمعلم، و ٥٠%

للمعلم الأول ويتكلفة جاوزت ٥٠٠ مليون جنيه ويوضح الجدول التالي أجور المعلمين بعد الحافز الجديد:

أجور المعلمين بعد الحافز الجديد

الوظيفة	الحوافز الحالية %	بدل معلم %	بدل الاعتماد %	مكافأة الامتحانات %	إجمالي البدلات والحوافز الحالية %	نسبة الحوافز الجديدة %	الإجمالي بعد الزيادة %
كبير معلمين	٢٥	٥٠	١٥٠	٨٥	٣١٠	٢٥	٣٣٥
معلم خبير	٢٥	٥٠	١٢٥	٨٥	٢٨٥	٢٥	٣١٠
معلم أول (أ)	٢٥	٥٠	١٠٠	٨٥	٢٦٠	٢٥	٢٨٥
معلم أول	٢٥	٥٠	٧٥	٨٥	٢٣٥	٥٠	٢٨٥
معلم	٢٥	٥٠	٥٠	٨٥	٢١٠	٧٥	٢٨٥
معلم مساعد	٢٥	٥٠	-	٨٥	١٦٠	١٢٥	٢٨٥

يوضح الجدول باحتساب الزيادة الجديدة أن النسبة الإجمالية لما يتقاضاه المعلمون من حوافز ومكافآت أصبحت تتراوح بين حد أدنى ٢٨٥% للمعلم المساعد والمعلم والأول، و ٣٣٥% لوظيفة كبير معلمين، وهو ما يؤكد ارتفاع الدخل الإجمالي للمعلمين مقارنة بباقي موظفي الدولة .

٣. تثبيت المعلمين المتعاقد معهم بالحصصة أو بالمكافأة، والقائمين بخدمة العملية التعليمية:

في إطار جهود الوزارة لاستقرار المعلمين والوصول إلى حل مقبول لهذا الموضوع، سبق أن أصدرت لوزارة القرار رقم ٧٥ لسنة ٢٠١١، وتم إعادة طرح الموضوع على مجلس الوزراء الذي انتهى إلى الموافقة على:

أ- تثبيت المعلمين المتعاقد معهم بالحصصة أو بالمكافأة الموجودين على رأس العمل في تاريخ تطبيق القانون رقم ٢٠٠٧/١٥٥ على وظيفة معلم مساعد، أو تعيينهم على درجات دائمة في وظيفة مدرس ثالث، وتتخذ لاحقا إجراءات دخولهم كادر المعلمين.

ب- تعيين المعلمين المتعاقد معهم بالحصة أو بالمكافأة أو على بدل أجازة بدون مرتب أو بدل معار أو بدل مجند والموجودين على رأس العمل بعد تاريخ تطبيق القانون رقم ٢٠٠٧/١٥٥ على درجات دائمة في وظيفة مدرس ثالث، طالما مضى على تعيينهم ثلاث سنوات.

ج- تعيين الشاغلين لوظائف تعليمية المتعاقد معهم بالمكافأة بند ٢/٣ مؤهل متوسط وفوق متوسط - والموجودين على رأس العمل في وظيفة دائمة - فني تعليم رابع - متى مضى على تعاقدهم ثلاث سنوات على الأقل.

د- تعديل الشكل التعاقدى للمعلمين المتعاقد معهم بالحصة من بند ٣/١٠ مكافآت تدريس إلى تعاقد سنوي على بند ٣/٢ أجور موسمين، وكذا القائمين بخدمة العملية التعليمية لمن لم يمضي عليه ثلاث سنوات.

ويعد هذا الانجاز تحقيقاً لمبادرة الوزارة للتدخل في موضوع يخص في الأساس المحافظات وفقاً لقانونى الإدارة المحلية والتعليم. وفى الأسابيع الأخيرة قام معظم السادة المحافظين بالتنفيذ الفعلى لما قرر مجلس الوزراء، والجدول التالى يبين موقف المعلمين المتعاقدين الذين تم تثبيتهم بالفعل والمعلمين الجارى تثبيتهم من مارس ٢٠١١ حتى سبتمبر ٢٠١١ على مستوى المحافظات:

(موقف المعلمين المتعاقدين الذين تم تثبيتهم والمعلمين الجارى تثبيتهم)

م	المحافظة	عدد المعلمين الذين تم تثبيتهم	عدد المعلمين الجارى اتخاذ إجراءات لتثبيتهم	ملاحظات
١	القاهرة	٣٠١٩	١٤	
٢	الإسكندرية	٩٥٣	٤٧٤٧	
٣	البحيرة	١٦٣١٢	٠٠٠٠٠	جارى حصر التظلمات لاتخاذ إجراءات تثبيتهم
٤	الغربية	٢٥٤٩	٣٦٨١	
٥	كفر الشيخ	٥١٦٤	٣٥٠٠	
٦	المنوفية	٤٧٨٠	١٧٢٣	منهم ١٥٤٨ أقل من ٣ سنوات
٧	الدقهلية	٦٢٧٠	٥٣٩	
٨	القليوبية	١٢٥٠٠	٠٠٠٠٠	
٩	دمياط	٩٣٧	٤١	
١٠	الشرقية	١٩٢٥٥	٨٩٦	
١١	بورسعيد	٢١١٨	٤٤٧	
١٢	الاسماعيلية	٢٠٧٢	١٨١٥	
١٣	السويس	١٣١٤	٦٠٣	
١٤	الجيزة	٠٠٠٠٠	٣٥٥٤	
١٥	الفيوم	٥١٩٠	٧٠١٦	
١٦	بنى سويف	٧٤٨٢	٢٢٨	
١٧	المنيا	١٢٨٠٠	٢٣٠٨٢	
١٨	أسيوط	٣٥٦٤	١٥٠٠٠	
١٩	سوهاج	٩٣٧٧	٩٤٤١	
٢٠	قنا	٨٨٣٥	٦٧٣٤	
٢١	الأقصر	١١٣٣	١٩٥٦	
٢٢	أسوان	٢٦٣١	١٦٦٥	
٢٣	مطروح	٤٢٨	٢٤٧٤	
٢٤	الوادى الجديد	٢٠٤٧	١١٣٦	لم يجتازوا اختبارات الكادر
٢٥	البحر الأحمر	٤٥٦	٠٠٠٠٠	
٢٦	شمال سيناء	١٦٨٣	٩٨٨	
٢٧	جنوب سيناء	٢٠٧	٥٣٦	
الإجمالى		١٣٣.٠٧٦	٩٢.٧١٦	حتى ٢٠١١/٩/٢٨

ثانياً: تطوير نظام الحوكمة في المؤسسات التعليمية:

١. اختيار مديري المدارس بهدف تفعيل دور الإدارة المدرسية:

تمثل القيادة التربوية أهم مكونات المنظومة التعليمية، وتمثل المدرسة وحدة التطوير، ومن هنا تبرز ضرورة توافر قيادات مدرسية فاعلة وقادرة على الإبداع والتطوير والتنفيذ. وفي ضوء ذلك أصدرت وزارة التربية والتعليم القرار الوزاري رقم ١٩٦ لسنة ٢٠١١ بالنظام الجديد لتعيين مديري المدارس التجريبية والذي يقوم على العناصر الآتية:

- الإعلان في الصحف وفي كافة الوسائل المتاحة عن مسابقة عامة مفتوحة لكل من يجد في نفسه القدرة على شغل وظيفة مدير لكل مدرسة من المدارس على مستوى الجمهورية.
- ويتطلب في المتقدم استيفاء الشروط المحددة لشغل الوظيفة، ويتم عمل تقييم موضوعي من قبل لجنة متخصصة تشكل على مستوى الوزارة للمتقدمين لشغل الوظيفة، وإعداد برنامج تدريبي متميز لمن يتم اختيارهم قبل شغلهم للوظيفة.
- يكون الندب لمدة عام يعقبه تقييم أدائه ومدى تحقيقه لأهداف ونواتج محددة تشمل جميع الاختصاصات والمهام المنوط بها مدير المدرسة العصري، ويكون التقييم على السواء من قبل مجلس أمناء المدرسة والإدارة التعليمية المختصة.
- وقد تم البدء بالمدارس التجريبية بجميع محافظات الجمهورية، ويتقاضى مدير المدرسة مكافأة إضافية تتراوح بين ١٢٠٠ إلى ٢٠٠٠ جنيه حسب المرحلة التعليمية للمدرسة، وسيتم تطبيق ذلك النظام على باقى المدارس الإبتدائية والإعدادية والثانوية العامة والفنية تبعاً.

٢. تطوير وتفعيل مجالس الأمناء :

صدر قرار ٢٨٩ لسنة ٢٠١١ بشأن إعادة تنظيم مجلس الأمناء والآباء والمعلمين، وتم إعطاء سلطات مالية وإدارية واسعة لمجالس الأمناء على جميع موارد المدرسة، فتستطيع قبول التبرعات الاختيارية، وتفعيل المشاركة المجتمعية، وتستطيع الصرف على العملية التعليمية دون التقييد بالقواعد الحكومية، وبدون اللجوء إلى أى سلطة خارج المدرسة، كما تشارك فى اختيار مدير المدرسة.

ثالثاً: إعادة تنظيم التقويم التربوى الشامل:

فى إطار إعادة تنظيم التقويم التربوى الشامل المطبق على مرحلة التعليم الأساسى بمراحلتيه:

أ- الابتدائية: وتشمل أنشطة التربية الفنية والتربية الرياضية كأنشطة إجبارية

ب-الإعدادية: وتشمل أنشطة التربية الفنية والحاسب الآلى كانشاطين أساسيين بالإضافة إلى نشاطين اختياريين يقوم المتعلم باختيارهما من بين عشرة أنشطة وفقاً لميوله واهتماماته.

وتقرر ابتداء من العام الدراسى ٢٠١٢/٢٠١١ الآتى:

- إلغاء ملف الإنجاز واستبداله بالأنشطة الصفية واللاصفية التى تساعد المتعلم على تنمية المهارات العقلية والحياتية المتنوعة
- الاقتصار على التقويمات الشفهية بالصفين الأول والثانى الإبتدائى ويكتفى بالتقديرات على أن تسجل الدرجات ويتم إعلانها لباقي الصفوف
- فتح باب التظلمات للمتعلمين فى جميع الصفوف بالمرحلتين الإبتدائية والإعدادية.

رابعاً: تنظيم مؤسسي ولائحي شامل للمدارس التي تدرس
مناهج خاصة وأيضاً مدارس السفارات:

أ- المدارس التي تطبق مناهج خاصة:

تمثل المدارس الدولية شريحة هامة من المدارس في مصر، ويصل عددها لنحو ١٨٦ مدرسة، وينظم العمل بالمدارس التي تطبق مناهج خاصة عدد من القرارات المتفرقة التي صدرت من عام ١٩٩٠ وحتى الآن، وقد تم إجراء دراسة وافية للموضوع انتهت بصور القرار الوزاري رقم ٢٣٥ لسنة ٢٠١١ والذي تضمن تنظيم متكامل وشامل لهذه النوعية من المدارس، وقد تضمن القرار لترخيص مدرسة عدد من الضوابط الشفافة والمرنة التي تكفل العدالة في ترخيص المدارس وضمان أعلى مستوى من الجودة، ومنها:

- أن يكون الترخيص لمدرسة مستقلة وليس لقسم بمدرسة قائمة (عربي - لغات)، أو تصفية لمدرسة قائمة.
- إقرار بالالتزام بتدريس مناهج اللغة العربية والتربية الدينية والتربية القومية والتاريخ باللغة العربية، وكذلك جغرافيا مصر للطلاب المصريين في جميع المراحل التعليمية، واجتياز الامتحانات في هذه المناهج وفقاً للنظم التي تضعها وزارة التربية والتعليم.
- الإعلان عن المصروفات في مكان ظاهر بالمدرسة، وتحصيلها بالعملة المصرية مع إخطار الوزارة بقيمة المصروفات قبل بداية العام الدراسي بستين يوماً على الأقل.
- الاحتفاظ بإقرارات أولياء أمور الطلبة الجدد بقبولهم قيمة المصروفات ومقابل الخدمات الإضافية وأية مصروفات أخرى يتم تحصيلها من الطلاب
- عدم زيادة المصروفات الدراسية ومقابل الخدمات الإضافية وأية مصروفات أخرى طوال مدة الدراسة بالنسبة للطلاب غير المستجدين إلا بما لا يتجاوز معدل التضخم المعن من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، أو ٧% سنوياً أيهما أقل.
- استحداث نظام للعقوبات التي توقع في حالة مخالفة المدرسة التي تطبق مناهج خاصة الشروط والالتزامات تصل إلى إلغاء الترخيص الصادر للمدرسة بصفة نهائية.

ب- مدارس السفارات

مدارس السفارات بحكم القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ليست جزءاً من نظام التعليم المصري إلا في حالة قبول طلاب مصريين، وقد صدر القرار الوزاري ٣٧٣ لسنة ٢٠١١ بالزام مدارس السفارات بتدريس مناهج اللغة العربية والتربية الدينية والتربية القومية والتاريخ باللغة العربية، وكذلك جغرافيا مصر للطلاب المصريين في جميع المراحل التعليمية، واجتياز الامتحانات في هذه المناهج وفقاً للنظم التي تضعها وزارة التربية والتعليم في حالة قبول طلاب مصريين .

خامساً: تنظيم مؤسسي ولائحي شامل لمدارس المعاهد القومية:

مدارس المعاهد القومية لها دورها في مسيرة التعليم العام، ولها دور تاريخي مميز يقف في مفترق وسط بين طريق المدارس الحكومية وما يتقل كاهلها من مشكلات وهموم، وطريق المدارس الخاصة، وما تفرضه من أعباء مادية غير متاحة للكثيرين من أبناء هذا الوطن الذي يعيش ثورة بعد الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، يحاول من ورائها التخلص من سلبيات تراكمت على مدار عقود، وكانت ظلالتها قاتمة على قطاع التعليم.

ولذلك صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٩٩ لسنة ٢٠١١ بتشكيل فريق عمل لدراسة كافة الأوضاع القانونية والمالية والإدارية بمدارس المعاهد القومية، واقتراح مؤسسي لعلاج هذه المشكلات، وقد صدرت القرارات الوزارية التالية:

- القرار الوزاري رقم ٢٤٧ لسنة ٢٠١١ بلائحة نظام العاملين بمدارس الجمعيات التعاونية التعليمية للمعاهد القومية
- القرار الوزاري رقم ٢٤٨ لسنة ٢٠١١ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١ لسنة ١٩٩٠ بشأن الجمعيات التعاونية التعليمية
- القرار الوزاري رقم ٢٤٩ لسنة ٢٠١١ اللائحة المالية الموحدة لمدارس المعاهد القومية
- القرار الوزاري رقم ٢٥٠ لسنة ٢٠١١ بإصدار لائحة النظام الأساسي للجمعية العامة للمعاهد القومية

سادساً : الأبنية التعليمية

نجحت الوزارة فى إقناع مجلس الوزراء بزيادة الاستثمارات المخصصة للأبنية التعليمية بنسبة ١٥٠% مقارنة بالعام الماضى مما يتيح إنشاء فصول جديدة وهو ما سيقلل الكثافات فى المدارس القائمة وتعدد الفترات ويحد من المناطق المحرومة من التعليم ويتيح فرصة تعيين معلمين جدد لهذه المدارس.

لذلك سيتم خلال العام الدراسى ٢٠١١/٢٠١٢ بناء نحو ٨١٦٢ فصل جديد منهم ٣٧% للمرحلة الابتدائية، ١٤% للمرحلة الإعدادية، ٣١% للأساسى، والباقى موزع بين الثانوى العام والفنى والتربية الخاصة والتجريبى.

سابعاً : البنية الأساسية وتكنولوجيا المعلومات:

أيضاً نجحت الوزارة فى مضاعفة الاعتمادات المخصصة للتطوير التكنولوجى حتى أصبحت ٤١ مليون جنيهه بالإضافة إلى تمويل متاح من صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية قدره ٦٠٠ مليون جنيهه، وهو ما يسمح بتزويد المدارس، خاصة الابتدائية، بالسبورة الالكترونية للاستفادة من المناهج التكنولوجية التى أعدتها الوزارة، وكذلك أجهزة الحاسبات ومعاملها والربط عبر شبكة الانترنت بين المدارس والوزارة، وإعداد برامج تعليمية إلكترونية متميزة وتدريب المعلمين بشكل أكثر كثافة.

ثامناً : جهود أخرى للإصلاح فى النظام التعليمى تتضمن على وجه الخصوص:

- تشكيل فريق عمل برئاسة رئيس الجمعية التاريخية المصرية، لمراجعة الجزء التاريخى فى كتاب الدراسات الاجتماعية للصف السادس الابتدائى والثالث الإهدادى، وإضافة وحدة عن "ثورة ٢٥ يناير" بكل من الكتابين
- التوسع فى المدارس التجريبية المتميزة.

- تفعيل استراتيجية الدمج للاهتمام بذوى الاحتياجات الخاصة من خلال دمج التلاميذ ذوى الإعاقات البسيطة، وقد صدر القرار الوزارى رقم ٢٦٤ لسنة ٢٠١١.
- رعاية الطلاب المتفوقين والبدء فى العمل بمدرسة المتفوقين فى العلوم والتكنولوجيا، والتي ستربط علمياً بمدينة جامعة زويل وأفضل الجامعات المصرية. وتم افتتاح المدرسة مع بداية العام الدراسى الحالى ٢٠١١/٢٠١٢، وفى العام الدراسى القادم ستفتتح مدرستان جديدتان ... إحداهما للطالبات فى زهراء المعادى، والأخرى مختلطة فى الإسكندرية.